● أخبار قصيرة

أكبر إبادة لمساكن غزة: تدمير ١٠٧ آلاف وحدة

مع اقتراب العدوان الصهيوني على قطاع غزة من دخول أسبوعه الثالث على التوالي، تبدو الخسائر والأضرار المالية والاقتصادية هائلة جداً في ظل تضرر البنية التحتية والإنشائية والإسكانية بصورة تفوق في مجملها ما حصل في جميع جولات التصعيد والحروب السابقة.

وخلال الأيام الأولى للتصعيد الصهيوني على غزة، تعمد الاحتلال الإسرائيلي استهداف الأبراج السكنية والتجمعات المتواجدة في قلب مدينة غزة التي تشهد ارتفاعاً في أسعار الشقق السكنية حيث يتراوح سعر الشقة الواحدة مابين ٧٠ إلى ١٠٠ ألف دولار.

ويعكس هذا الأمر تعمد الاحتلال توجيه ضربة اقتصادية كبيرة للقطاع يصعب من خلالها إعادة إعمار القطاع خلال فترة زمنية وجيزة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يضغط على قوى المقاومة وتحديداً حركة المقاومة الإسلامية حماس.

وسبق وأن تعرض القطاع لسلسلة من الحروب وجولات التصعيد كان أضخمها عدوان عام ٢٠١٤ الذي رصد له ٥/٤ مليار دولار، إلا أن أكثر من ١٠٠٠ متضرر مازالوا حتى اللحظة بلا إعمار نتيجة تنصل الدول المانحة من تعهداتها المالية لصالح وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا".

ووفق تقديرات الأمم المتحدة، فان عدوان عام ٢٠١٤ شهد تدمير ٨٩ ألف منزل بين جزئي وكلي أوكلي بليغ، فيما قدرت تكلفة إعادة الإعمار بنحو ٤ إلى ٦ مليارات دولار بما يشمل القطاعات الاقتصادية والزراعية والبنية التحتية إلى جانب الإسكان.

وشهد عدوان عام ٢٠٢١ تدمير جيش الاحتلال الصهيوني قرابة ١٥٠٠ منزل بشكل كامل، إلى جانب الأضرار الجزئية والأضرار التي طاولت البنية التحتية في القطاع حيث بلغت كلفة القطاع نحو ٤٩٧ مليون دولار، فيما كانت التقديرات قبل العدوان الحالي بحاجة غزة إلى نحو ملياري دولار.

وفد اقتصادي في موسكو لمناقشة سبل تطوير التجارة

وصل وفد اقتصادي من محافظة طهران إلى موسكو، الأربعاء الماضي، والتقى السفير الإيراني في روسيا.

ويتكون الوفد الاقتصادي من محافظ طهران وممثلين عن ٣٠ شركة والذي سيعقد لقاءات من أجل مناقشة سبل تطوير التجارة مع روسيا وإزالة العوائق التي تعترض سبيل التبادل التجاري بين البلدين.

ولفت السفير الإيراني لدى موسكو، كاظم جلالي، إلى تطوير التعاون مع روسيا في السنوات الماضية، مؤكداً على ضرورة بذل القطاع الخاص الإيراني جهوداً لزيادة الصادرات إلى روسيا.

بدوره، قال محافظ طهران علي رضا فخاري: إن العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على روسيا وفرت فرصة لتلعب الشركات الإيرانية دوراً في السوق الروسية، حيث يجب استغلال هذه الفرصة لصالح الإنتاج المحلي بالتخطيط المناسب.من جهته، قال نائب رئيس غرفة تجارة طهران: تستحوذ طهران على ٣٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وعليه، يجب تعزيز التعاون مع روسيا عبر تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين السفارة ومحافظة طهران وغرفة التجارة.

تشير التوقعات إلى تضاعف الطلب بحلول ٢٠٢٥

هل تصبح إيران أحد عمالقة إنتاج بطاريات الليثيوم؟

الوفاق/ وكالات

يشير سوق الليثيوم المتنامي واعتماد صناعة البطاريات على هذا المعدن إلى أن إيران لازالت بحاجة إلى الليثيوم وسيزداد الطلب عليه في السنوات المقبلة، خاصة مع ارتفاع إنتاج البطاريات من قبل الشركات الإيرانية التي تستورد المواد الخام من الخارج.

وذكرت صحيفة "دنياي اقتصاد"، في مقال، أن إيران باعتبارها منتجاً للمعادن اللازمة للبطاريات، كان بمقدورها استغلال احتياطياتها بشكل مربح لتحقيق فوائد اقتصادية، والذي سيجعل منها أحد محاور سلسلة توريد البطاريات في العالم، إلا أنها أضاعت فرص إنتاج القيمة المضافة حتى تاريخ اليوم.

يبدو أن الوقت ينفد للمنافسة في إنتاج البطاريات، وهو قطاع من سلسلة القيمة والذي يتمتع بمعظم الفرص لخلق القيمة والاقتصاد الكلي، لذلك إذا كانت إيران تنوي دخول هذا الميدان المهم بقيمة مضافة عالية، فعليها أن تبدأ في وضع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

تلعب صناعة بطاريات الليثيوم أيون دوراً مهماً في الحفاظ على البيئة والقضاء على الكربون من خلال الآليات الكهربائية وإمكانية التحول من الوقود الأحفوري إلى إنتاج الطاقة المتجددة كمصدر يتيح توزيع الكهرباء.

ويمكن لهذه الصناعة أن تقلل من إنبعاثات الغازات الدفيئة في قطاعي النقل والطاقة، اللذين يمثلان حالياً حوالي ٤٠٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية. وفي الوقت نفسه، تخلق هذه الصناعة قيمة مضافة كبيرة جداً في السوق العالمية، إلى جانب خلق فرص العمل الخاصة والمهن المختلفة.

القيمة المضافة

ويتوقع الخبراء في هذا الشأن أن تصل القيمة المضافة لهذه الصناعة إلى أكثر من ٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠. تعد أستراليا وتشيلي والأرجنتين اللاعبين الرئيسيين الثلاثة في الجزء الأول من سلسلة التوريد، بينما تعد الصين اللاعب الرئيسي في المرحلة المتوسطة إلى النهائية من سلسلة القيمة. أما اليابان وكوريا الجنوبية وأمريكا (عمالقة الإلكترونيات)، فقد استحوذوا على الجزء الأخير من سلسلة القيمة، أي إنتاج الخلايا والبطاريات.

وكتقدير بسيط، يمكن القول إن إيران والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٪ من سكان العالم، لو هيمنت على واحد بالمائة فقط من سوق بطاريات الليثيوم في عام ٢٠٣٠، فيمكنها تحقيق قيمة مضافة قدرها ٤ مليار دولار لاقتصاد البلاد، لاسيما وأن جميع الإحصائيات والتوقعات تشير إلى تضاعف الطلب على الليثيوم بحلول عام ٢٠٢٥.

إحتياطيات الليثيوم

على الرغم من أن الليثيوم والكوبالت والمنغنيز والنيكل والألومنيوم والجرافيت والحديد والنحاس والفوسفات هي عناصر إنتاج بطاريات الليثيوم أيون، إلا أن العناصر الثلاثة (الليثيوم والكوبالت والنيكل) هي الأكثر تكلفة وقيمة في هذه العملية. تعد أستراليا والأرجنتين وتشيلي والصين والولايات المتحدة من الدول الرائدة في احتياطيات الليثيوم. وتحتل الكونغو وأستراليا وكوبا وكندا مراكز متفوقة في احتياطيات الكوبالت، وتحتل أستراليا والبرازيل وكندا أيضاً مراتب عالية في النيكل.

ونقلاً عن مسؤولين إيرانيين رسميين، فان إيران هي من الدول القليلة التي اكتشفت احتياطيات الليثيوم وحصلت على شهادة اكتشاف من وزارة الصناعة والتعدين والتجارة، كما أن الاحتياطيات المعدنية في مرحلة الاستخراج شبه الصناعي. وفي عام ٢٠١٨، تم اكتشاف مناطق ومناجم في شرق إيران (منطقة الليثيوم الأولى في إيران)، وفقاً لمدير الاكتشافات في منظمة "إيميدرو".

وتجري حالياً إجراءات استكشافية في مجال استخراج هذا المعدن الثمين بالتعاون مع إحدى الشركات الأجنبية في تلك المنظمة. ورغم أن هذه الإجراءات اكتسبت زخماً أكبر خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن الحاجة إلى الاستثمار وتخصيص الموارد المالية من جهات صنع القرار للتنقيب عن هذا المعدن الثمين لا تزال ضرورية للغاية في السنوات المقبلة.

من ناحية أخرى، أجرت شركات الصناعات العسكرية في البلاد، باعتبارها قطب محرك ومؤثر على الصناعات الأخرى، العديد من الدراسات في مجال إنتاج بطاريات الليثيوم وإعادة تدوير مواردها في السنوات الأخيرة، إلا أن مسألة استيراد مادة الليثيوم الخام من الدول الأجنبية، وخاصة الصين، لا تزال هي المشكلة الأهم للشركات المذكورة.

لو هيمنت البلاد على ١٪ من سوق بطاريات الليثيوم في عام ٢٠٣٠، فيمكنها تحقيق قيمة مضافة قدرها ٤ مليارات دولار

توصيات سياسية

وفي تقرير حول هذا الموضوع، قدّم قسم البحوث الاقتصادية في غرفة تجارة طهران توصيات سياسية للحكومة، والتي تشمل إجراء دراسات جدوى لاستخراج الليثيوم، ودراسات سلسلة القيمة لإنتاج البطاريات في إيران على أساس السعر واستخراج المواد الخام والأسعار العالمية وتدريب القوى المتخصصة وتشجيع الاستثمار المشترك مع الشركات الأجنبية لتنمية الاحتياطيات وسلسلة القيمة.

خلال ٦ أشهر

إيران تنتج ٣٨/٥ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية

قال مدير مراقبة الإنتاج بالشركة الوطنية لصناعة البتروكيماويات: إن شركات البتروكيماويات أنتجت ٣٨/٥ مليون طن من المنتجات خلال الأشهر الستة الماضية، ما يمثل زيادة بنسبة ٧٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، مشيراً إلى أن إيران تخطط لإنتاج ٧٧ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية في عام ٢٠٢٣.

وأشار بيجن جكيني إلى توصيات وتشديد قائد الثورة الإسلامية والحكومة على نمو الإنتاج، وقال: حاولت الشركة الوطنية لصناعة البتروكيماويات وشركات البتروكيماويات في إيران تحقيق هذا الهدف في عام ٢٠٢٢ الذي كان ذروة لعمليات تنفيذ خطط ومشاريع حكومة رئيسي، بحيث ارتفع إنتاج المنتجات البتروكيماوية في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٧٪ مقارنة بالعام السابق، ليتم إنتاج ٦٩/٦ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية.

وبيّن جكيني إلى أنه تم تصدير ٢٧/٦ مليون طن من المنتجات عام ٢٠٢٢، وتابع: تم تحميل ١١٨٩ سفينة بحجم ٢٦ مليون طن عام ٢٠٢٢ لتصدير المنتجات البتروكيماوية من أرصفة البتروكيماويات المتخصصة، حيث نمت بنسبة ٤٪ من حيث العدد و٦٪ من حيث الوزن مقارنة بعام ٢٠٢١.

الطاقة الإنتاجية

وأشار مدير مراقبة الإنتاج بالشركة الوطنية لصناعة البتروكيماويات إلى أن الطاقة الإنتاجية لصناعة البتروكيماويات كانت ٨٤/٥ مليون طن في بداية حكومة السيد رئيسي، مذكراً بأن الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعة وصلت إلى أكثر من ٩٢ مليون طن بعد الاستفادة من المشروعات الجديدة في العامين الماضيين.

وأكد أن إيران تخطط إلى إنتاج نحو ٧٧ مليون من المنتجات البتروكيماوية خلال ٢٠٢٣، وأضاف: أنتجت شركات البتروكيماويات ٣٨/٥ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية سبتمبر، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وذكر أن سياسة حكومة رئيسي تقوم على التنمية المحلية والاكتفاء الذاتي في صناعة البتروكيماويات، وتابع: زادت التنمية الداخلية إلى حد كبير في الوقت الحالي، بحيث يتم استخدام أكثر من ٩٠٪ من الوزن وأكثر من ٨٠٪ من عملة البلاد لمشاريع البتروكيماويات المحلية.

إيران وقيرغيزستان تبحثان تعزيز التعاون الإقتصادي

بالتزامن مع زيارة وزير الجهاد الزراعي محمد علي نيكبخت، إلى بيشكيك عاصمة قيرغيزستان ولقائه مع كبار المسؤولين القيرغيزيين، انعقد اجتماع الناشطين الاقتصاديين في البلدين لبحث القضايا الثنائية وتوسيع العلاقات الاقتصادية والزراعية والتجارية.

وفي بداية هذا الاجتماع أمس الجمعة، أعلن رئيس اتحاد الحرفيين ورجال الأعمال في قيرغيزستان استعداد بلاده لاستقبال المستثمرين ورجال الأعمال الإيرانيين، ودعا إلى مزيد من التفاعل بين الجانبين في هذا المجال.

وأشار أبرايف، في هذا اللقاء، إلى قدرة إيران في مجال الزراعة والتجارة، معلناً استعداد نشطاء بلاده للاستفادة من التجارب الناجحة في إيران. كما دعا نائب وزير الخارجية القرغيزية إلى تواجد المزيد من الناشطين الزراعيين والصناعيين والاقتصاديين الإيرانيين في قيرغيزستان.

ومن المقرر أن يتباحث النشطاء الاقتصاديون والتجار ورجال الأعمال من إيران وقيرغيزستان خلال مجموعات عمل متخصصة للتعريف بأنشطتهم ومنتجاتهم.

يجب إرساء تنمية بيئية مستدامة ونقل التكنولوجيا لإيران

طالب وزير الاقتصاد والشؤون المالية الإيراني، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، أن يبادر الى إرساء التنمية المستدامة البيئية وعقد استثمارات أجنبية ونقل التكنولوجيا الى ايران التي تخضع لحظر ظالم.

جاء ذلك خلال اللقاء بين وزير الاقتصاد الايراني إحسان خاندوزي، مع الأمينة العامة لمنظمة أونكتاد ريكا غرينسبن، على هامش اجتماع الجمعية العامة لمنتدى الإستثمار العالمي (WIF).

ولفت خاندوزي إلى أن يسعى من خلال هذا اللقاء الى تنفيذ مطالب هذه المنظمة الدولية حول المواقف الخاصة بالتنمية المستدامة فيما يخص الشؤون البيئية والتغير المناخي وتحفيز الاستثمارات الأجنبية مع تمويل المشاريع ذات الصلة.

من جانبها، ثمّنت الأمينة العامة لمنظمة أونكتاد مشاركة الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مستوى وزير الاقتصاد في اجتماع المنظمة، وأكدت على ضرورة الاستفادة من تجارب ايران في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة.